رقم الوثيقة : ACT 30/028/2001 – بيان صحفي رقم 174

يُحظر نشره قبل : 2001/10/3 في تمام الساعة 12 ظهراً بتوقيت غرينيتش

بعدما وقعت أسيرة رد الفعل العنيف :

حقوق الإنسان في خطر في شتى أنحاء العالم عقب هجمات 11 سبتمبر/أيلول

حذرت منظمة العفو الدولية اليوم من أنه في أعقاب الهجمات التي وقعت في 11 سبتمبر/أيلول بالولايات المتحدة، لا يجوز استغلال الصدمة والغضب إزاء الخسائر المروعة في الأرواح لتبرير اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي تقرير أصدرته اليوم، توثق منظمة العفو الدولية أدلة على رد الفعل العنيف ضد المسلمين وأبناء الشرق الأوسط أو ذوي الأصل أو المظهر الآسيوي في 10 دول على الأقل. كما يسلط التقرير الضوء على أن المؤشرات المقلقة الأولى "لمكافحة الإرهاب" قد تُستغل بصورة انتهازية لشن حملة قمع ضد الحريات المدنية وحقوق الإنسان.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "لا يجوز أن يؤدي الذعر من الهجمات التي وقعت في 11 سبتمبر/أيلول إلى تحويل جاليات أخرى حول العالم إلى ضحايا باسم "مكافحة الإرهاب".

ففي أوروبا وغيرها، تسارع الحكومات إلى وضع قوانين على رأس برامجها السياسية تهدد بتضييق الخناق على الحريات المدنية وربما تقلص الضمانات المتوافرة ضد انتهاكات حقوق الإنسان. ويجري في عدد من الدول مناقشة تدابير لشن حملة قمع ضد المهاجرين غير الشرعيين تهدد بتقويض حقوق طالبي اللجوء. وفي الاتحاد الأوروبي تجري مناقشة تعديل لتعريف الاتحاد الأوروبي لكلمة لاجئ، يمكن أن يضعف اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين.

وفي ما يبدو أنه موجة من جرائم الكراهية العنصرية المرتبطة مباشرة بالهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن، تعرض رجال ونساء من كافة الأعمار لانتهاكات وحتى لاعتداءات خطيرة في الشوارع والمدارس وأماكن العمل لمجرد هويتهم الدينية أو القومية، الحقيقية أو المتصورة.

ورغم إصدار السلطات للدعوات الإيجابية إلى التسامح وضبط النفس، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ترددت أنباء عن تعرض الأمريكيين العرب لـــ 540 اعتداءً وتعرض السيخ لما يقل عن 200 اعتداء في الأسبوع الذي أعقب وقوع الهجمات. وتعرضت المساجد والمعابد الهندوسية والمراكز الاجتماعية للهجمات والتخريب في دول متنوعة مثل بولندا والهند والمملكة المتحدة والدنمرك.

وفي عدد من الدول، بينها المكسيك والبرازيل والبراغواي، اعتُقل أشخاص مسلمون وأشخاص منحدرون من أصل شرق أوسطي للاشتباه بأن لديهم صلات بمنظمات "إرهابية"، وسط مخاوف من أنهم ربما وقعوا ضحايا للاعتقال التعسفي وإساءة المعاملة.

وتخشى منظمة العفو الدولية من أن يكون العديد من الأشخاص في أفغانستان معرضين جداً لانتهاكات حقوق الإنسان، إذ تلاحظ أن الأشخاص من غير البشتون الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها طالبان معرضون بشكل خاص للانتهاكات، لأنهم قد يُعتبرون خطأً بأنهم متعاطفون مع التحالف الشمالي.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه من "سخرية الأقدار التي تبعث على الأسى أنه بعد أسابيع فقط على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمناهضة العنصرية تواجه جاليات عديدة حول العالم ازدياداً في وتيرة التمييز والانتهاكات العنصرية".

وحذرت منظمة العفو الدولية من "أن هناك أيضاً خطراً من ازدياد قمع الحكومات لخصومها فيما يركز العالم اهتمامه على مكان آخر. وأضافت المنظمة أنه "فيما يشيح العالم ببصره، يمكن ارتكاب عمليات الانتهاك والقمع من دون خوف من التأنيب.

وعندما قُتل أكثر من اثني عشر فلسطينياً، ومن ضمنهم طفلة عمرها 14 عاماً، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال اليومين اللذين أعقبا الهجمات، حيث بالكاد حظي مقتلهم بأي اهتمام من جانب وسائل الإعلام العالمية، قال وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في مقابلة صحفية : "في الحقيقة قتلنا 14 فلسطينياً فيما التزم العالم الصمت المطبق. وهذه كارثة لعرفات."

وأثارت التصريحات الرسمية التي صدرت في الصين المخاوف من إمكانية استغلال السلطات لأحداث 11 سبتمبر/أيلول لزيادة حملة القمع القاسية التي تشنها ضد الجماعات العرقية الإسلامية المتهمة بأنها "انفصالية" أو "إرهابية" أو "متطرفة دينياً" في إقليم زنجيانغ أويغور الذي يتمتع بالحكم الذاتي والذي يقع في شمال غربي البلاد. وبالمثل هناك قلق من إمكانية استغلال الحكومة الأوزبكية للأجواء السائدة حالياً كفرصة لاتخاذ إجراءات قمعية ضد أي ظهور للمعارضة الإسلامية المتصورة مع تمتعها بدرجة أكبر من الإفلات من العقاب.

وإزاء هذه الاتجاهات التي تبعث على القلق، تحث منظمة العفو الدولية جميع الحكومات على زيادة التدابير المتخذة التي تكفل حماية حقوق الجميع، مواطنين كانوا أم أجانب، بصورة متساوية وإرسال رسالة واضحة بأنها لن تسمح مطلقاً بارتكاب أعمال عنف عنصرية وتوجيه تهديدات.

وبوجه خاص تدعو المنظمة الحكومات إلى ضمان :

- احترام حقوق جميع الأشخاص في مواجهة هجمات 11 سبتمبر/أيلول؛
- احتواء أية قوانين جديدة تصدر رداً على هجمات 11 سبتمبر/أيلول على أحكام لاحترام حقوق الإنسان؛
- حماية حق طالبي اللجوء؛
- استفادة جميع طالبي اللجوء من إجراءات عادلة ومرضية للبت في طلبات اللجوء؛

- عدم إعادة أي شخص إلى بلد يواجه فيه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ و
- التنديد بجرائم الكراهية وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "بينما تقر بحق – بل بواجب – جميع الحكومات في اتخاذ تدابير لحماية مواطنيها، فمن الضروري ألا تؤدي هذه التدابير إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 44 20 741 55

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org